جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها.

تخصص: دراسات نحوية دلالية

بعنـــــــوان:

أساليب الأمر والنّهي بين التركيب النّحوي والبعد الدلالي في النّص القرآني.

من إعداد:
حنان سلطاني

إشراف:
- أ. زحاف الجيلالي.

أعضاء لجنة المناقشة

أ. مجاهد ميمـــون ..... رئيســـــــــا

أ. زحاف الجيلالي ..... مشرفا ومقررا

أ. زروقي معمـــر ..... مناقشـــــــا

السنة الجامعيـة: 1436-1437هـ

2015-2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله علّام الغيوب، أنزل القرآن شفاءً ورحمةً للمحن والكروب، فجعل النّار عاقبة كل جاحد وجعل الجنّة عاقبة المؤمنين بجوار محمد الحبيب.

والصلاة والسلام على المصطفى المحبوب.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى نبع العون، إلى من وجهني دون وجن، إلى أستاذي الفاضل الذي أشرف على هذه المذكرة **"زحاف الجيلالي"**، فلك منّي الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى:

أستاذي: "زروقي معمر" الذي أمدّني بالمساعدة طوال هذه المدة، وغمرني بالنصح والتوجيه، فلك منّي خالص الشكر.

كما أتقدم بوافر الشكر إلى الذي سهر على كتابة هذه المذكرة وكل من مدّ لي يد العون والمساعدة.

وإلى كل أساتذة قسم اللّغة العربية وآدابها.

وبالله التوفيق وصلى الله وسلم وبارك على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الإهداء

بسم الله الواحد الأحد الذي بفضله كان توفيق وختام هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي طوال هاته السنين إلى:

ملاكي في الحياة، إلى الينبوع الذي لا يملّ العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إلى من كان دعائها سرّ نجاحي وحنانها بلسم جراحي: **أمي الغالية**.

إلى الذي وهبني النفس والنفيس، إلى من رحل عنّي مبكرا، إلى الذي أنسى كل شيء وقلبي لا ينساه: **أبي العزيز رحمه الله**.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى صديقاتي: أسماء، فاطنة، فاطيمة، لبنى، حليمة.

وإلى كل من يعرفني.

حنـــــان

مقدمة

مقدمة

لا تزال بلاغة القرآن الكريم بحاجة إلى جهود الباحثين للكشف عن خصائص نظم القرآن وأساليبه البليغة، غير أنه ظلّ نبعا لا ينضب وكنزا لا يفنى، بفضل ظهور ما يعرف بعلم المعاني، الذي دوّن قواعده عبد القادر الجرجاني، حيث هذّب مسائله، وأوضح قواعده، وقد وضع فيه بعض الأدباء والنقاد قبله بعضا من جهودهم، إلّا أنّهم لم يصلوا إلى مثل ما وصل إليه الجرجاني، من خلال وقوفه على أسرار البلاغة في الإعجاز القرآني من براعة التركيب، وحسن السبك والإيجاز، وجزالة الكلمات، والوقوف على أسرار البلاغة في منثور الكلام ومنظومه.

زد على ذلك أنّ علماءنا السابقين هم أيضا قد أفاضوا في الحديث عن القرآن الكريم من حيث التفسير والتأويل، حيث تتعدد مباحث علم المعاني وتتنوع، ومن بينها نجد ما يعرف بالأساليب الطلبية، والتي بدورها تحوي مجموعة من المباحث نكتفي بأخذ منها ما يسمى بالإنشاء، باعتباره بوابة للولوج إلى أساليب الأمر والنهي اللّذان يشكلان موضوع هذه المذكرة.

وككل بحث، هناك أسباب تدفعنا إلى القيام بتبني البحث المرغوب في دراسته من أجل الغوص أكثر في أسراره ومعانيه، خاصة وأنّ الموضوع هو: أساليب الأمر والنهي بين التركيب النّحوي والبعد الدلالي في النّص القرآني، فهو مرتبط كلّ الإرتباط بالقرآن الكريم.

أمّا عن الأسباب فهي تعود إلى:

- أساليب الأمر والنّهي في القرآن الكريم من أساليب الأداء في اللّغة، اتخذهما القرآن مع الأساليب الأخرى لتثبيت منهجه في الدعوة إليه، وحثا على الخير، وزجرًا عن الشر وتنفيرا منه.
- أساليب الأمر والنّهي لها ارتباط وثيق بالنفس الإنسانية من مواقف وأغراض بلاغية متنوعة كالإهانة والتكريم والدعاء وغيرها.

وللإلمام بهذا الموضوع، ولو بالشيء القليل اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي رأيناه يتناسب وطبيعة البحث محاولين الإجابة عن بعض التساؤلات من بينها:

- ✓ ما هي تعريفات الأمر والنّهي في كلًّا من الدلالة اللّغوية والاصطلاحية؟
- ✓ وهل خرجت تعريفات النّحويين عن دائرة المعنى اللّغوي؟
- ✓ هل تقاربت دراسة أسلوب الأمر والنّهي عند كلّا من النّحويين والبلاغيين؟
- ✓ ما هي صيغ ودلالات الأمر والنّهي؟ وهل يمكن دراسة دلالتهما بمعزل عن الصّيغ؟
- ✓ ما هي خصائص كلا من أسلوبي الأمر والنّهي في النّص القرآني؟
- ✓ وما هي أهم دلالات الأمر والنّهي البلاغية؟ وهل يمكن أن يلتبس بعضها ببعض ممّا يولّد معنى واحد؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، ارتأينا تتبع الخطة الآتية:

مقدمة وفصلين، فالفصل الأول جاء معنون بـ: الأساليب الطلبية صيغتها ودلالتها، تخلّله تمهيد تمّ الحديث فيه عن هذه الأساليب، وكيف بذل النّحاة جهدهم في تقسيمها، وأدرج تحت هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تمّ فيه تناول أسلوب الأمر من حيث الدلالة القرآنية واللّغوية والاصطلاحية، وكذلك أسلوب الأمر عند كلا من النّحاة والبلاغيين، وأخيرا أسلوب الأمر ما بين الصيغة والدلالة.

أمّا الثاني، فقد جاء بعنوان أسلوب النّهي، احتوى على مفهوم أسلوب النّهي بين الدلالة اللّغوية والاصطلاحية، وأسلوب النّهي عند النّحاة والبلاغيين، وبعدها أسلوب النّهي ما بين الصيغة والدلالة.

أمّا عن الفصل الثاني، فقد حمل عنوان أسلوب الأمر والنّهي في النّص القرآني متضمنا ثلاثة مباحث، ففيما يخص المبحث الأول فقد جاء بعنوان أسلوب الأمر وخصائصه في النّص القرآني، والمبحث الثاني عنون بـ: أسلوب النّهي وخصائصه في النّص القرآني، أمّا المبحث الثالث فقد حمل عنوان دلالة أسلوبي الأمر والنّهي في القرآن الكريم (نماذج من السور).

وأخيرا، خاتمة كانت عبارة عن أهم النتائج التي تمّ الوقوف عليها خلال هذا البحث.

وككل بحث، فقد تمّ مواجهة صعوبات كثيرة، من بينها أنّ الكتب الخاصة بهذا البحث كثيرة ولكنّها تحمل نفس المعلومات مما يجعلها متقاربة في الأفكار، بالإضافة إلى عدم تواجد معلومات تفي بالغرض ضمن هذه الكتب، فالحديث عن مثل هذه الأساليب يتطلب التغيير والتجديد بين طيات الكتب.

ولإثراء هذا البحث تمّ الاعتماد على أهم الكتب من المصادر والمراجع، من أجل صياغته على نحو يليق بالبحث، ومن بينها القرآن الكريم الذي كان منبع هذا البحث، ومفتاح العلوم للسكّاكي، ومغني اللبيب لابن هشام ومصادر ومراجع أخرى كان لها دور بارز في إتمام هذا العمل المتواضع.

الفصـــل الأول

الأساليب الطلبية صيغتها ودلالتها

الفصل الأول: الأساليب الطلبية صيغتها ودلالتها.

تمهيد:

لقد دأب النّحاة على تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، ووضعوا الأحكام التي تنظم كلامنا، وهذا ما نلمسه في جلّ الكتب النّحوية التي مثلت لنا على الدوام جسرا عابرا لبلوغ المعارف التي تهم الباحث والمطّلع على حدّ سواء في إتمام ما يصبون إليه في إنجازاتهم.

مع العلم أنّ العلوم النّحوية كثيرة ومتشبعة، لذلك الحديث سيكون عن الأساليب الإنشائية باعتبارها أكثر الأساليب استخداما في العربية، وأكثرها جريانا على ألسنة أبناء اللّغة العربية.

غير أنّ النّحاة لم يخصصوا لهذه الأساليب عناوين خاصة بها لتندرج تحتها، بل تركوها منشورة في توليف النّحو العربي، ليأتي بعد ذلك البحث البلاغي ويسدّ هذه الثغرة التي لم يتفطن إليها البحث النّحوي.

وسبب التقسيم هذا راجع إلى أنّ الجمل في العربية إن تضمنت الصدق والكذب في دلالتها السياقية سميت أسلوبا خبريا، وإن لم تتضمن الصدق والكذب سميت أسلوبا إنشائيا.

وحسب عبد الفتاح لاشين، فإنّ هذه الأساليب لا تصح أن توصف بالصدق أو الكذب لأنّها: الأمر والنّهي والاستفهام، لأنّها تستدعي أمورا لا وجود لها وقت الطلب وليس لها واقع يطابقها أو يخالفها.[1]

وقد يتحوّل مفهومها في السياق الجملي إلى المستقبل بما يتصل بها من هذه القرائن (الحروف والأدوات)، وهي إمّا أن تكون طلبا تستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب كالأمر والنّهي والدعاء والعرض والتحضيض والتّمني والتّرجي والاستفهام والنّداء.

وأمّا غير الطلب لا تستدعي مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب كالتّعجب والمدح، والذم والقسم وما يقترن بكم الخبرية، والشرط وصيغتا التعجب وأفعال العقود.

[1] – عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ط، 2000، ص 25.

وعليه فإنّ بابا الخبر والإنشاء يندرجان تحت ما يعرف بعلم لمعاني، لأنّه يمثل روح النّحو وعلّته وبيان أغراضه وأحواله، إضافة إلى هذا فهو يعلمنا متى نجعل الجملة خبرية ومتى نجعلها إنشائية، فهو قمة الدراسة النّحوية وفلسفتها إن صح التعبير.

غير أنّنا لا ننفي وجود بقية العلوم النّحوية الأخرى لما لها من تأثير بارز ومهم في الدراسات النّحوية، وكلّها تلعب دورا معينا في شتى المعارف.

المبحث الأول: أسلوب الأمر.

أ- أسلوب الأمر بين الدلالة القرآنية واللغوية والاصطلاحية:

1- الأمر في الدلالة القرآنية:

يعتبر القرآن الكريم كنزا لا يفنى، لاحتوائه على معانٍ كثيرة وردت في كل السور والآيات الحكيمة.

ومن بين المعاني التي أخذت ونالت حيّزا مهما داخل القرآن الحكيم هي مادة أمر، وردت بدلالات عديدة منها:

الأمر واحد، الأوامر بمعنى طلب الفعل وهو ضد النّهي ومنه قوله تعالى: " **أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِّرِ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ** ".[1]

كما ورد الأمر في قوله عزّ وجل: " **وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ** ".[2] بمعنى الشأن، أي واحد الأمور للمولى تعالى.

ويقال للإبداع أمر نحو قوله عزّ وجلّ: " **أَلَا لَهُ الخَلْقُ وَالأَمْرُ** ".[3] ويختص ذلك بالله دون الخلائق، فهو الواحد الأحد ولا يشرك معه في خلقه إنسا آخر.

كما ورد الأمر في الذكر الحكيم: " **أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرًا** ".[4]

دالا على العجب، والعظيم المنكر.

فمن خلال ما سبق من دلالات الأمر ومعانيها في القرآن الكريم، لاحظنا أنه قد غلبت دلالات الأمر على معنيين، مرّة بمعنى الشأن، ومرّة بمعنى الطلب، إضافة إلى باقي السور والآيات فهما أكثر الدلالات ورودا في القرآن الكريم.

---

[1] -سورة فصلت، الآية: 44.

[2] - سورة هود، الآية: 122.

[3] - سورة الأعراف، الآية: 54.

[4] - سورة الكهف، الآية: 71.

2- الأمر في الدلالة اللغوية:

تتنوع دلالات الأمر وتختلف معانيها في اللّغة، حيث وردت مادة أمر بدلالات متعددة منها: أمرَ، يأمرهُ، أمراً وإماراً فأْتَمَرَ: أي قَبِل أمره.

والأمر مصدر مشتق من الفعل أمر، وهو بمعنى الطلب، وهو نقيض النّهي، وجمعه أوامر، وإذا كان بمعنى الشأن فجمعه أمور.[1]

إضافة إلى هذا فالعرب تقول: أمرتك أن تفعل، ولتفعل، وبأن تفعل، فمن قال: أمرتك بأن تفعل، فالباء للإلصاق، والمعنى وقع الأمر بهذا الفعل، ومن قال أمرتك أن تفعل، فعلى حذف الباء، أمّا من قال أمرتك لتفعل فقد أخبرنا بالعلّة التي لها وقع الأمر.

ويقال أيضا: تأمّروا على الأمر وائتمروا: أي تشاوروا وأجمعوا آرائهم، ومنه الإئتمار والإستئمار بمعنى المشاورة.

ومما سبق نستخلص أنّ للأمر في اللّغة معان كثيرة أهمها: أنّ الأمر ضد النّهي، وهو الشأن والكثرة، إضافة إلى هذه المعاني قد زادت اللغة على ما سبق دلالات قد نعتبرها يسيرة ومحدودة نجملها كالآتي: الأمرُ: النماء والبركة، أمّا الأمر بمعنى الأمار والأمارة فهو: الوقت والعلامة.

3- الأمر في الدلالة الاصطلاحية:

إنّ تعريفات العلماء للأمر في الدلالة الإصطلاحية لم يختلف مفهومه، كما أنّهم لم يخرجوا عمّ أتى به مختلف العلماء وهذا ما سنعرضه لبعض العلماء الذين تداولوا مفهوم الأمر من منظورهم.

فيعرّفه "السكّاكي" بقوله: " الأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها، أعني استعمال، نحو: لينزل، وانزل، ونزال، وصهٍ على سبيل الاستعلاء ".[2]

[1] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1989، المجلّد: 4، ص: 27-29.

[2] – السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص: 428.

وكأنّ المطّلع على هذا التعريف، يلحظ بأنّ السكاكي قد قام بربط طلب الفعل بالإستعلاء ولا تَساويَ بين الآمر والمأمور.

وهناك أيضا عالم آخر لم يخرج عن الذي قاله "السكّاكي"، وهو "القزويني" الذي لخّص ما قاله هذا الأخير بقوله: " والظاهر أن صيغته المقترنة باللام نحو: ليحضر زيد، موضوعة لطلب الفعل استعلاء ".[1]

"فالقزويني" لم يأت بجديد في تعريفه للأمر، وإنّما اكتفى فقط بإدراج قول السكّاكي بطريقة أو بمفهوم مختصر.

كما يقوم تعريف الأمر في اصطلاح أكثر النّحويين والبلاغيين على ثلاثة عناصر: مبنًى، وهو إحدى صّيغه، ومعنًى، وهو دلالته على الطلب ومقام باعتبار رتبة الآمر والمأمور، فقد عرّفه "ابن الشجري" بقوله: "حدُّ الأمر: هو استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علّو الرتبة، فأمّا علّو الرتبة، فإنّ أصحاب المعاني قالوا: الأمر لمن دونك، والطلب والمسألة لمن فوقك، وسمّوا هذه الصيغة إذا وُجّهت إلى الله تعالى: دعاءٌ، وإذا كانت لمن فوقك سمّوها سؤالا وطلبا ".[2]

وعليه، فإنّ جل هذه التعريفات التي تطرقنا إليها لاحظنا أن تعريف النّحويين للأمر تركّز على ثلاث مقوّمات وهي: الطلب، والصيغة المخصوصة، والرتبة، كما أنهم يشترطون في الأمر أن يكون على سبيل الاستعلاء، وذلك بأن يَعُدّ الآمر نفسه في منزلة أعلى من المأمور.

ب- أسلوب الأمر عند النّحاة والبلاغيين:

1- **عند النحاة:** لم يكن للغويين والنّحويين منهج واضح في دراسة الأمر، وخروجه إلى المعاني البلاغية، حيث تتمايز وتتباين من حيث فحواها وإيحاءاتها، وهذا ما نجده في تضاعيف مؤلفاتهم.

[1] – الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، الشركة العامة للكتاب، بيروت، ط2، 1989، ص: 241.
[2] – آمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992، ص: 410.

أ/ سيبويه:

أشار "سيبويه" في الكتاب إلى خروج الأمر عن دلالته الوضعية إلى بعض المعاني البلاغية وإن لم يضع لبعضها تسميات، من ذلك قوله: " واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي وإنّما قيل دعاء لأنه استعظم أن يقال أمر أو نهي، وذلك قولك: اللّهم زيدا فاغفر ذنبه وزيداً فاصلح شأنه وعمراً ليجزه الله خيرا، وتقول: زيداً قطع الله يده، وزيداً أمرّ الله عليه العيش، لأن معناه زيداً ليقطع الله يده ".[1]

ونجده يشير إلى خروج الأمر إلى معنى التهديد، ويشير إلى الإباحة بقوله: " تقول جالس عمراً أو خالداً، كأنّك قلت: جالس أحد هؤلاء، ولم ترد إنسانا بعينه، ففي هذا دليل أنّ كلهم أهل أن يجالس ".[2]

كما أشار إلى خروج الأمر إلى معنى التسوية، تقول: خذه بما عز أو هان، كأنّه قال: خذ بهذا أو بهذا أي لا يفوتنّك على أي حال.

وممّا سبق نستخلص أن سيبويه مع أنّه لم يمثل دائما من القرآن الكريم إلا أنه ومن خلال هذه الأمثلة نجد أنه أشار إلى خروج الأمر من معناه الأصلي إلى بعض المعاني البلاغية كالدعاء والتهديد والإباحة والتسوية.

ب/ أبو زكريا الفرّاء:

أحسّ الفرّاء بفطنته وحسّه البلاغي في الأوامر القرآنية أنّها لم تأت دائما للطلب الجازم على جهة الاستعلاء وذكر لها بعض المعاني البلاغية، من ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: **" أنفِقوا طوعاً أو كرهاً ".** [3]

[1] – سيبويه، الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط3، 1988، ص: 141.

[2] – المصدر السابق، ج3، ص: 184.

[3] – سورة التوبة / الآية: 53.

وهو أمر في اللّفظ وليس بأمر في المعنى، لأنّه أخبرهم أنّه لن يتقبل منهم، وهو في الكلام بمنزلة إنْ في الجزاء كأنّك قلت: إن أنفقت طوعاً أو كرهاً فليس بمقبول منك، فهو ليس بأمر وإنّما هو على تأويل الجزاء.

وأشار إلى خروج الأمر إلى معنى التوبيخ في قوله تعالى: " **ذُقْ إنّك أنت العزيز الكريمُ** "[1].

يقول: فمعناه – فيما نرى والله أعلم أنّه توبيخ، أي ذق فإنّك كريم كما زعمت، ولست كذلك. والآية خطاب للكافر الذي يقاسي العذاب في جهنّم يوم القيامة.

كما أشار إلى خروج الأمر إلى معنى التهديد في قوله تعالى: " **قلْ تمتَّع بكُفرك قليلا** ".[2]

فهذا تهديد وليس بأمر محض.

وأشار إلى خروج الأمر إلى معنى الإباحة في قوله تعالى : " **فانتشِروا في الأرضَ وابتغوا من فضل الله** ".[3] يقول الفرّاء في خضم هذا القول: "هذا إذنٌ وإباحة، من شاء باع ومن شاء لزم المسجد".[4]

فالآية الكريمة، حملت معها التخيير لبني البشر بما هم راغبون فيه من أجل العمل عليه دون مقابل منهم فكله بفضل الله.

ج/ أبو العبّاس المبرِّد:

قد فطن المبرّد إلى خروج الأمر عن دلالته الأصلية إلى بعض المعاني البلاغية كالتهديد والوعيد، يقول: أمّا قوله تعالى: " **ذَرهُم يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا** ".[5] فعلى الجواب، فإن قال قائل: أفأمر الله بذلك ليخوضوا ويلعبوا؟ قيل: مخرجه من الله عزّ وجلّ على الوعيد.

[1] – سورة الدخان، الآية: 49.

[2] – سورة الزمر، الآية: 08.

[3] – سورة الجمعة، الآية: 10.

[4] – الفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، ج1، ط2، بيروت، 1980، ص 157.

[5] – سورة الحجر، الآية: 03.

وأشار إلى خروج الأمر إلى الدعاء بقوله: " واعلم ان الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة وإنّما قيل دعاء وطلب للمعنى لأنّك تأمر من هو دونك وتطلب إلى من أنت دونه، وذلك قولك: ليغفر الله لزيد وتقول: اغفر لي كما تقول: اضرب عمراً ".[1]

ويشير إلى خروج الأمر إلى معنى التخيير حيث يقول: إيت زيداً أو عمراً أي قد جعلتك في ذلك مخيّراً.

ونصّ على خروج الأمر إلى معنى الإباحة بقوله: " وقد يكون لها موضع آخر معناه الإباحة وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين وائتِ المسجد أو السوق، أي قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس، وفي إتيان هذا الضرب من المواضع.[2]

هذه بعض معاني الأمر البلاغية التي أشار إليها المبرّد وهو بلا شك أكثر من الأمثلة التأليفية المشهورة طلبا للإيضاح وإلاّ فالشواهد القرآنية غزيرة عديدة.

د/ ابن جنّي:

ابن جنّي من بين النّحويين الذين كان لهم جهد طيب في الإشارة إلى خروج الأمر إلى المعاني البلاغية، فقد أشار في مؤلفاته إلى بعض المعاني البلاغية التي خرج إليها الأمر، من ذلك قوله: فقد تجد لفظ الأمر في معنى الخبر نحو قوله تعالى: " **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ".[3]

يقصد أنّ لفظه أمر وهو ماضٍ جاء على صورة الأمر والماضي خبر، وإن كان الأسلوب إنشائيا لأنه تعجب.

وقولهم: هذا الهلال معناه: انظر الهلال ونظائره كثيرة.[4]

[1] – أبو العباس المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، ج2، بيروت، د.ت، ص: 132.

[2] – المصدر السابق، ج1، ص: 11.

[3] – سورة مريم / الآية: 38.

[4] – ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، دار الهدى، ج2، د.ط، د.ت، بيروت، ص: 301.

وأشار إلى خروج الأمر إلى معنى الإباحة بقوله: " من ذلك قولهم جالس الحسن أو ابن سيرين، وإن كانت "أو" إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين وإنما جاز ذلك في هذا الموضع ".[1]

كما ذكر خروج الأمر إلى التبكيت في قوله تعالى: **"ذُقْ إنّك أنتَ العزيزُ الكريمُ "**.

يقول: إنّما هو في النّار الذليل المهان، لكنّه خوطب بما كان يخاطب به في الدنيا، وفيه مع هذا ضرب من التبكيت له والإذكار بسوء أفعاله.

وعليه، فإنّ هذا الخطاب موجّه بصفة خاصة للّذين يدّعون في الدنيا الجبروت والقوة ويستعملون لأنفسهم ألقاب ليتميّزوا بها عمن سواهم.

2- عند البلاغيين: ارتبط البحث البلاغي من حيث نضجه واكتماله بظهور طائفتين هما: طائفة البلاغيين وطائفة علماء الإعجاز القرآني، اللّتان أرست قواعد البلاغة حتى أصبح هذا النوع من الدراسة علما مستقلا بذاته كغيره من العلوم العربية يهتم به المشتغلون بهذا الفن.
ولا عجب في أن المنهج الذي سار على نهجه البلاغيون في دراسة الأمر يعدّ من أمثل المناهج في التراث الإسلامي فهو يبدأ بتعريف الأمر تعريفا جامعا، ثم تحديد صيغ الأمر ثم الإشارة إلى بعض معاني الأمر البلاغية المتولّدة عن صيغة الأمر بمعونة القرائن ودلالة السياق والمقام.

أ- السكاكي:

أشار السكاكي في كتابه مفتاح العلوم في القسم الثالث منه إلى بعض المعاني البلاغية التي تفيدها صيغة الأمر إن استعملت في غير الطلب حيث يقول: " ثم إنّها حينئذ تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام إن استعملت على سبيل التضرع كقولنا: "اللّهم اغفر" ولّدت دعاء، وإن استعملت على سبيل التلطف كقول كل أحد لمن يساويه في المرتبة "افعل" بدون الاستعلاء ولدت السؤال والالتماس، وإن استعملت في مقام الإذن كقولك جالس الحسن أو

[1] - المصدر السابق، ج1، ص: 347-348.

ابن سيرين لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو لسان حاله ولدت الإباحة، وإن استعملت في مقام تسخط المأمورية ولّدت التهديد ".[1]

ب- الخطيب القزويني:

أشار الخطيب القزويني في الإيضاح إلى بعض معاني الأمر البلاغية، يقول: " ثم أنّها – أعني صيغة الأمر – قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام كالإباحة نحو قولك في مقام الإذن: جالس الحسن أو ابن سيرين، والتهديد نحو قوله تعالى: " **اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ** ".[2]

والتعجيز يكون في مقام إظهار عجز من يدّعي قدرته على فعل أمر ما، وليس في وسعه ذلك، كقولك لمن يدّعي أمرا يعتقد أنّه ليس في وسعه ذلك كقوله تعالى: "**وإِنْ كُنْتُم في رَيبٍ مِمّا نَزَلْنَا عَلى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورةٍ مِن مِثلِه** ".[3]

فالمراد بالأمر في الآية إظهار عجزهم عن الإتيان بمثل سورة من القرآن الكريم لأنه خارج عن إرادتهم.

أمّا الإهانة فتتمثل في قوله تعالى: "**كُونُوا حِجَارةً أو حديدًا** ".[4]

والتسوية تكون في مقام توهم المخاطب فيه ترجيح لأحد الأمرين على الآخر.

والدعاء إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك في الرتبة "افعل" بدون الاستعلاء.

كما أن الدعاء قد يتحقق غرضا للأمر إذا كان من السافل للعالي.

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983، ص: 319.

[2] – سورة فصّلت، الآية: 40.

[3] – سورة البقرة، الآية: 23.

[4] – سورة الإسراء، الآية: 50.

ج- أسلوب الأمر ما بين الصيغة والدلالة:

1- **صيغ الأمر**: يذكر معظم اللّغويين أربع صيغ للأمر، ويعتبرونها الصيغ الأصلية له، وإن كان تركيز البعض منهم منصبا على صيغتي (افعل وليفعل)، حيث لا خلاف بين النّحويين في أمر المخاطب بصيغة (**افعل**) أمّا إذا كان المأمور غائبا، فإنّه يأمر بصيغة (**ليفعل**) كقوله تعالى: "**وليُوفُوا نذورَهم وليَطَوَّفُوا بالبيت العتيق**".[1]

لأنّ اللام هاهنا موضوعة للبعد والغائب أبعد من الحاضر.

وهما أكثر الصيغ استعمالا ودورانا على الألسن، ويضاف إليهما صيغة المصدر النائب عن فعل الأمر، وكذا صيغة اسم فعل الأمر، وفيما يأتي بيان لمختلف هذه الصيغ التي يرد عليها الأمر في اللّغة:

أ- فعل الأمر "**اِفعل**":

قد أورد بعض العلماء بيانا لهذه الصيغة، فذكروا أنّ إحداهما المشهورة بفعل الأمر، وهي صيغة (**افعل**) بكسر الهمزة من الثلاثي، مثاله قوله عزّ وجلّ: "**فَقُلنا اضْرب بعصاك الحَجَرَ** ".[2] فالأمر في هذه الآية الكريمة تمثل في الفعل "اضرب"، حيث ورد على صيغة "افعل".

أمّا (**أَفْعَلْ**) بفتح الهمزة فيكون من الرباعي نحو قوله تعالى: "**يأيُّها الّذين ءامَنوا قاتِلوا الّذين يلُونكم من الكفّار** ".[3] فالأمر هنا جاء في "قاتلوا"، حيث ورد على صيغة "فاعل".

و(**اَفعِل**) و (**اِستَفعِل**) بكسرها، من الخماسي والسداسي.

وصيغة (فعل الأمر) من نحو: (**افعل**) تستعمل في حال ما إذا كان المأمور مخاطبا فتقول: اذهب، انطلق...

[1] - سورة الحج، الآية 29.

[2] - سورة البقرة، الآية: 60.

[3] - سورة التوبة، الآية: 123.

ب- المضارع المقرون بلام الأمر "ليفعل":

تكون هذه الصيغة في صورة المضارع الذي دخلت عليه لام الأمر في أوّله، وهي اللّام الدالة على الطلب، والغالب فيها أن تكون لام الغائب، وذلك نحو: (**ليعلم المؤمنون أنّ الدين نصيحة**)، وقد تكون اللّام لام المتكلم، وليست لام الغائب، وذلك نحو قوله تعالى: "**كلَّا لَئِن لم ينتَهِ لَنَسْفعاً بالنّاصِّيةِ**"[1]، فحينها لا تكون من باب الأمر، والأصل عند النحاة دخول لام الأمر على المضارع وبقاء حرف المضارعة عند أمر الحاضر، أمّا حذفه فقيل لكثرته في كلامهم فآثروا تخفيفه لأنّ الغرض من حرف المضارعة هو الدلالة على المخاطب وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان على كون المأمور هو المخاطب.

ج- اسم فعل الأمر:

يعتبر اسم فعل الأمر من أكثر الصيغ استعمالا ودورانا على الألسن، حيث أنّ الأمر لا يكون إلاّ بفعلٍ، فلمّا قويت الدلالة فيه على الفعل حسنت إقامة غير الفعل مقامه، زد على ذلك أسماء الأفعال سواء أكانت في الماضي أم الحاضر أم المستقبل، لأنّها أبلغ من معاني الأفعال.

حيث نجد ذلك واضحا خاصة فيما تعلّق من دلالة أسماء الأفعال على الزمن في اختصاص الماضي منها بالزمن الماضي والمضارع بالزمن الحالي والأمر بالزمن المستقبل.

وكتثبيت على ما قلناه آنفا ذكر ابن جنّي أنّ معاني أسماء الأفعال أمرا كانت أم غيره، فهي أبلغ من معاني الأفعال.

حيث قام النّحويين بتقسيم أسماء الأفعال باعتبار أصلها إلى ثلاثة أقسام: المرتجلة، والمعدولة، والمنقولة، علما أنّ كلاً من أسماء الأفعال المنقولة والمعدولة كلها تأتي بمعنى الأمرية، أمّا أسماء الأفعال المرتجلة فتأتي بمعنى الأمر والماضي والمضارع.

وفيما يأتي سنفصل في الحديث عن هذه الأسماء محاولين التمثيل لها بشواهد من القرآن الكريم.

[1] - سورة العلق، الآية 15.

فعن أسماء الأفعال المرتجلة في القرآن الكريم "هَلُمَ" في قوله تبارك وتعالى: **"قل هَلُمّ شُهَداءَكُم ".**[1]

ومعناه: اقبلوا إلينا.

و "هاتُوا" في قوله تعالى: **"وقالوا لن يدخل الجنّة إلاّ من كان هوداً أو نصارى تلك أمانِيُّهم قل هَاتُوا برهانَكم إن كنتم صادقين ".**[2] وهو اسم فعل أمر بمعنى "اعطوا".

و "هِيتَ" في قوله تعالى: **" وغلّقَتِ الأبواب وقالت هِيتَ لك ".**[3] بمعنى أسرع وبادر وأقبل إلى ما أدعوك إليه.

أمّا فيما يخص أسماء الأفعال من المعدول في القرآن الكريم "لِزامٌ" في الذكر الحكيم: **" قل ما يَعْبَأُ بكُم ربّي لولا دعاؤكم فقد كذبتم فسوف يكون لِزامًا ".**[4]

د- المصدر النائب عن الفعل:

قد ينوب المصدر عن فعله، ونحن لا نتحدث عن أيّ فعل من الأفعال، وإنّما الحديث مخصص حول المصدر النائب عن فعل الأمر وهو ما يدخل ضمن صّيغه.

حيث قام جماعة من النّحويين بإعطاء أمثلة ضمن هذه المسألة من أجل شرح هذه الصيغة وتبسيطها، بالإضافة إلى استعانتهم بالقرآن الكريم للتوضيح أكثر حتى لا يلتبس على المتعلّم.

ومن بين الأمثلة التي صاغوها هؤلاء حول المصدر النائب عن فعله هي مثال: (**سقيا زيداً**)، حيث قالوا بأنّ (**زيدًا**) هاهنا هو الناصب، أمّا عن المصدر فتمثل في **سَقياً** لأنّه صار بدلا من الفعل (**اسقِ**) فقام عنه بعمله.

---

[1] – سورة الأنعام، الآية: 150.

[2] – سورة البقرة، الآية: 111.

[3] – سورة يوسف، الآية: 22.

[4] – سورة الفرقان، الآية: 77.

وبالتالي يمكننا أن نستنتج أنّ الناصب للمفعول به (**زيدًا**) إنّما هو الفعل المحذوف الذي يقدر بـ (**اسقِ**).

أمّا فيما يخص المصدر النائب عن فعل الأمر الذي جاء في القرآن الكريم، فتمثل في قوله تعالى: "**فإذا لقيتُمُ الّذين كفروا فضَرب الرِّقاب** ".[1] حيث نصب (ضرب) على الأمر والذي نصب به مضمر، أي تقديره اضربوا ضرب...

وعليه يمكننا الخروج بفكرة مفادها أنّ استعمال المصدر في الأمر، ما هو إلاّ كونه بدلا من الفعل، وكأنّه أمر في حدّ ذاته، أي مستعملا في موضعه، وبمنزلته، وأخيرا دالّا على ما يدّل عليه.

وبعد هذه اللّمحة الموجزة حول صيغ الأمر، يمكننا القول بأنّها سوى عناصر لغوية حقيقية وضعتها اللّغة العربية من أجل أداء هذا الغرض.

2- دلالـة الأمـر:

بعد الحديث عن صيغ الأمر وذكر أبرز أنواعها، ننتقل لنعرّج الحديث عن دلالة الأمر، والتعرّف على أهم المعاني أو الدلالات التي أفادها الأمر ونالت الحظ الأوفر ليجمعوا عليها سواء النحاة أو البلاغيون.

أ. دلالة الأمر على الإستعلاء:

بعد تعرَضنا سابقا إلى تعريف الأمر، لاحظنا بأنّ العلماء وخاصة البلاغيون قد اشترطوا الاستعلاء في تعريفهم للأمر، وقالوا بأنّها الأبين والأوضح في صيغة الأمر، وأنها موضوعة لذلك.

حيث قال السكّاكي في هذا الشأن: "والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني: استعمال نحو: لِيَنْزِلْ وانْزِلْ ونزال وصهٍ على سبيل الإستعلاء".[2]

[1] – سورة محمد، الآية: 04.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، مرجع سابق، ص 152.

أما النحاة فأكثرهم لم يشترطوا الإستعلاء لأجل تسمية الصيغة أمراً، فالأمر في اصطلاح النحاة يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب.

سواء طلب به الفعل على سبيل الإستعلاء، وهو المسمى أمرا عند البلاغيين، أو طلب به الفعل على وجه الخضوع وهو الدعاء، أو لم يطلب به الفعل، بل كان إما على الإباحة أو التهديد أو غير ذلك من المعاني التي تخرج إليها صيغة الأمر.

ب. دلالة الأمر على الوجوب:

يرى جمهور النحاة أن الأمر في أصله للوجوب، حيث أشار ابن فارس إلى أن صيغة الأمر تدل على الوجوب، فقال في تعريفه للأمر:" الأمر: وهو عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سمي عاصياً"[1]، وبما أن صيغة الأمر تستعمل في معانٍ كثيرة، فقد اختلف جمهور من العلماء في حقيقة المعنى الذي وضعت له صيغة الأمر اختلافاً كبيراً، حيث يرى البعض أنها وضعت للوجوب فقط، وقيل للندب فقط، وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب، وقيل للإباحة فقط، وقيل هي تجمع بين الوجوب والندب والإباحة، وهو مجرد الإذن بالفعل.

وعليه فإن استعمال صيغة الأمر في معاني الندب والإباحة وغيرها إنما هو مما خرجت فيه الصيغة عن حقيقتها، وحسب ما أراه أن القول بأن صيغة الأمر موضوعة حقيقة للوجوب، وهو الصحيح، لأنه يقود إلى المحافظة على وحدة تسمية الصيغة.

ج. دلالة الأمر على الزمن:

لقد وضع النحاة أقسام الزمن الثلاثة أساسا لتقسيم الفعل، يقول سيبويه:" وأمّا الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع.

[1]- ابن فارس الصاحبي، في فقه اللغة العربية، ط1، ص 154.

فأما بناء ما مضى ف "ذهب " و"سمع" و "مكث" و "حمد"، و أما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: "اذهب" و "اقتل" و"اضرب"، ومخبراً "يقتل" و"يذهب"، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كانت إذا أخبرت"[1].

أما ابن هشام فيرى أن صيغة الأمر "افعل" ،إنما هي لطلب القيام بالفعل ليس غير، وليس فيها إشارة للزمن المستقبل، فمدلول الصيغة وهو الطلب الصادر عن المتكلم، حاصل عند التلفظ بها، لا يتأخر عنها، يقول: إن الطلب من أقسام الإنشاء، وإن مدلول "قُمْ" حاصل عند التلفظ به، لا يتأخر عنه، وإنما يتأخر عنه الامتثال، وهو خارج عن مدلول اللفظ.[2]

وعليه، فإنّ دلالة الأمر على الزمن تتحصل بمجرّد التلّفظ بالفعل والقيام به في نفس اللّحظة.

وبعد تعرّفنا على الأمر وتعرّضنا لأهم النّحاة والبلاغيين الذين تناولوا الأمر، وإطلاعنا على الصّيغ والدلالات الخاصة بالأمر، ننتقل لنعرّج الحديث عن أسلوب النّهي، والغوص فيه لمعرفة مفهومه وصيغه، ودلالته، والوقوف على أهم النّحاة والبلاغيين الذين تداولوا النّهي.

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

[2]- ابن هشام، مغني البيب، ج1، ص 227.

المبحث الثاني: أسلوب النّهي.

أ. أسلوب النّهي بين الدلالة اللّغوية والاصطلاحيّة.

1. النّهي في الدلالة اللّغوية:

رأينا فيما سبق أن دلالات الأمر قد تنوعت واختلفت، والأمر نفسه نجده مع النّهي، فقد وردت دلالات عديدة لمادة أنهى منها أنّ النّهي خلاف الأمر، يقال: نهاه نهيا، فانتهى وتناهى: كفّ، والإنهاء: الإبلاغ، وأنهيت إليه الخبر فانتهى وتناهى أي بلغ، والنُهيُ: العقل.[1]

ونفس نهاة: أي بمعنى منتهية عن الشّيء، وتناهوا عن المنكر، أي نهى بعضهم بعضا، وفي التنزيل العزيز: **"كانوا لا يتناهَونَ عن منكر فعلوه"**.[2] فهذا دليل على تهاونهم بالمعاصي، رغم امر الله عزّ وجل وعدم الاكتراث بمحارمه ونواهيه.

وعليه، فإنّ تعريفات النّحويين لم تخرج عن دائرة المعنى اللّغوي فقد تضمنّت الكفّ عن الفعل والترك والزجر، إلّا أنّها تصب في معنى واحد.

هذا فيما يخص مفهومه لغة، فماذا عن مفهومه في الاصطلاح؟

2. النّهي في الدلالة الاصطلاحية:

إنّ مفهوم النّهي أو بعبارة أصح معناه في الاصطلاح ورد وفق تعاريف كثيرة، غير أنّ الملاحظ من هذه التعاريف أنّها متقاربة في المفهوم، ونحن على علم بأنّ العلماء لا يمكنهم الخروج عن قواعد وأصول العلم المراد دراسته، والذين تناولوا مفهوم الأمر من العلماء كثر، إلّا أنّنا سنكتفي بأخذ مفهومين أحدهما لابن الشجري، حيث يقول: "هو المنع من الفعل بقول مخصوص، مع علوّ الرتبة، وصيغته: لا تفعل ولا يفعل فلان"، فمن النهي للمواجهة قوله تعالى: **"وَلَا تَقْتُلُوْا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ الله إِلَّا بِالحَقِّ"**.[3]

---

[1] – ابن المنظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 15، ص 343.

[2] – سورة المائدة، الآية 79.

[3] – سورة الأنعام: الآية 151.

فقد ورد النّهي في هذه الآية الكريمة محرّما قتل النّفس المسلمة باختلاف الجنس والعمر إلّا بالحقّ كالتارك لدينه...

ومن النهي الغائب ما جاء في الذكر الحكيم: **"لا يتخِذِ المؤمنونَ الكَافرينَ أولياءَ من دونِ المؤمنينَ".**[1]

فهذا نهي من الله، وتحذير للمؤمنين، لأنّهم لا يتخذون الكافرين أولياء، وإنّما المؤمنين لأنّهم أولياء بعضهم البعض، والله وليهم.

أمّا التعريف الثاني للنّهي، فقد أورده ابن السراج، حيث يقول:" إذا قلت: قُمْ إنما تأمره بأن يكون منه القيام، فإذا نهيت فقلت: لا تَقُمْ قد أردت منه نفي ذلك، فكما أن الأمر يراد يه الإيجاب، فكذلك النهي يراد به النفي".[2]

فالملاحظ من هذا القول لابن السراج أنّه لم يخرج عمّ قاله ابن الشجري، وبالتالي نلمس في التعاريف وإن كانت كثيرة التشابه والاتفاق.

وعليه يبقى النّهي هو طلب الكف عن الفعل أو الامتناع عنه على وجه الاستعلاء والإلزام.

ب. أسلوب النّهي عند النحاة والبلاغيين:

1. عند النّحاة:

أ/ سيبويه:

سبق سيبويه علماء البلاغة في الحديث عن أغراض النّهي البلاغية حيث تنبه إلى خروج النهي إلى معنى الدعاء قائلا: "هذا باب ما يحصل في الأفعال فيجرمها، وذلك ..لم، ولما واللام التي في الأمر، وذلك قولك ليفعل، ولا في النهي وذلك قولك لا تفعل، فإنما هما بمنزلة لم.

[1]- سورة آل عمران: الآية 28.

[2]- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين فتلي، ج2، ط 3، 1996، ص 163.

واعلم أن هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي وذلك قولك لا يقطع الله يمينك، وليجزيك الله خيراً "[1].

ب/ أبو زكريا الفرّاء:

أشار الفرّاء في كتابه معاني القرآن إلى بعض المعاني البلاغية التي يخرج إليها النهي عند تفسيره لآيات القرآن الكريم منها خروج النهي إلى معنى التأديب، يقول في تفسير قوله تعالى:" وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ الله بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْض"[2].

فهذا ليس بنّهي محرّم، إنما هو من الله أدب.

وأشار إلى خروجه إلى معنى الدعاء في قوله تعالى: " **رَبَّنَا اِطْمِسْ عَلَى أَمْوَالْهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوْا حَتَّى يَرَوْا العَذَابَ الأَلِيمْ**"[3].

بهذا يتضح لنا أن الفرّاء قد أدرك بحسه البلاغي بعض سمات التعبير القرآني وما يحويه من لطائف وأسرار بلاغية، منها إشارته إلى خروج النّهي عن دلالته الأصلية إلى معانٍ بلاغية ينبض بها بيان القرآن الشريف.

ج/ أبو العباس المبرّد:

تأثر أبو العباس المبرّد في كتابه المقتضب بسيبويه إلى حد كبير، فقد تابع سيبويه في الإشارة إلى خروج النهي عن دلالته الأصلية إلى معنى الدعاء حيث يقول: "والدعاء يجري مجرى الأمر والنّهي، وإنما سمي هذا أمرا ونهياً، وقيل للآخر طلب للمعنى، فأمّا اللّفظ فواحد، وذلك قولك في الطلب: اللهم اغفر لي، ولا يقطع الله يد زيد، وليغفر لخالد".[4]

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص 8.

[2]- سورة النساء: الآية 32.

[3]- سورة يونس: الآية 88.

[4]- أبو العباس المبرّد، المقتضب.

ومن خلال ما سبق يتبيّن لنا أنّ المبرّد لم يقدم أي جديد وإنما كان في هذا النص متأثراً بسيبويه وناقلا عنه، خاصة ونحن على دراية بأنّ جل العلماء تجدهم يتفقون في بعض النقاط، ممّا يجعلهم يأخذون عن بعضهم البعض.

2. عند البلاغيين:

رأينا فيما سبق من خلال تعرّضنا لأسلوب النّهي عند النّحاة، بأنّ سيبويه كان السبّاق إلى الحديث عن الأغراض التي يفيدها أسلوب النّهي على غرار علماء البلاغة، حيث عني هؤلاء بدراسة النّهي وبيان أغراضه البلاغية وهذا كلّه اهتداءاً بالسياق والمقام.

أ/ السكاكي:

تعتبر المعاني البلاغية التي تفيدها صيغة النهي كثيرة ومتعددة، ممّا دفع بالسكّاكي إلى الإشارة لبعض منها باعتبار المهمة منها، حيث يقول: "للنهي حرف واحد وهو لا الجازم في قولك "لا تفعل" والنهي محذوٌ به حذو الأمر في أنّ أصل استعمال "لا تفعل" أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور، فإن صادق ذلك أفاد الوجوب وإلا أفاد طلب الترك فحسب، ثم إن استعمل على سبيل التضرّع كقول المبتهل إلى الله "لا تكلني إلى نفسي" سمي دعاء، وإن استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء سمي التماساً، وإن استعمل في حق المستأذن سمي إباحة، وإن استعمل في مقام تسخط الترك سمي تهديداً ".[1]

ب/ الخطيب القزويني:

لم يحظ النهي بما حظي به الأمر لدى الخطيب القزويني، حيث رأيناه متوسّعا في الأمر بإعطاء أمثلة حول الأغراض البلاغية التي أفادها مع الشرح، أمّا فيما يخص النهي فلم يتوسع فيه وإنّما اكتفى بالإشارة إلى أنه قد يخرج ويستعمل في غير الكفّ كالتهديد، وقد ساق عليه مثالا

[1]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 152 - 153.

مصنوعا، حيث يقول: "وقد يستعمل في غير طلب الكف أو الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك " لا تمتثل أمري""[1].

وممّا سبق، فإنّ القزويني اكتفا في حديثه عن أغراض النّهي بالإتيان بغرض واحد وهو التهديد، ولا ربّما لم يشأ ذكر كل الأغراض بما أنّ هناك علماء قد تطرقوا إليها من قبله.

ج. أسلوب النّهي ما بين الصيغة والدلالة:

1. صيغ النّهي:

للنّهي صيغة واحدة تدل عليه، وهي المضارع المقرون بـ: لا الناهية الجازمة حيث تختص (لا) بطلب الترك والدخول على المضارع وجزمه نحو قوله تعالى: "ولا تَقتُلُوا أَولَادَكم خَشيَةَ إِمْلَاق نَحنُ نَرزُقُهُم وَإِيَّاكُم".[2]

هذه الآية الكريمة دالة على أنّ الله تعالى أرحم بعباده من الوالد بولده، لأنّه نهى عن قتل الأولاد، حيث أفاد النهي طلب الكفّ عن القتل، وصيغته كما هي مبيّنة وردت في المضارع المقرون بلا الناهية.

وقد ذكر إبراهيم عبود السامرّائي: "أنّ حكم فعل النّهي هو الجزم، سواء أكان صحيحا كقوله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا النَفْسَ الَّتِي حَرَّمَهَا الله إِلَّا بِالحَقِّ."[3]

أم معتلا كقوله تعالى: "فَلَا تَدْعُ مَعَ الله إِلَاهًا آخَرَ" .[4] [5]

بالإضافة إلى أنّه كما يكون النهي للمخاطب يكون كذلك للغائب أيضا كقوله تعالى: "لا يتّخِذِ المؤمنون الكافرين أولياءَ من دون المؤمنينَ".[6]

---

[1]- الخطيب القزموني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، الشركة العامة للكتاب، بيروت، ط 2، 1989، ص 244.

[2] - سورة الإسراء، الآية 31.

[3]- سورة الإسراء، الآية 33.

[4] - سورة الشعراء، الآية 213.

[5] - إبراهيم عبود السامرّائي، أساليب القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987، ص 31.

[6] - سورة آل عمران، الآية 28.

فالنّهي من خلال ما مرّ بنا يختلف فقط باختلاف الفعل المضارع سواء أكان صحيحا أم معتلا، وفي نفس الوقت يكون للمخاطب والغائب.

2. دلالة أسلوب النّهي:

أ/ دلالته على الإستعلاء:

لقد قام النّحاة بالتفريق بين استعمال صيغة لا تفعل في معنى النّهى وبين استعمالها في معنى الطلب أو الدعاء، وبعض النحاة المتأخرين قد تابعوا البلاغيين في اشتراط الاستعلاء في صيغة لا تفعل لأجل تسميتها نهياً.

فإن استعملت على سبيل التضرع سمّوها دعاء، وإن استعملت في حق المساوي في الرتبة سمّوها التماساً، وعدّوا صيغة لا تفعل مستعملة في هذه المعاني حقيقة لا مجازاً، وهذا كلّه من منظور قيس إسماعيل الأوسي وما استنتجه من خلال ما تعرّض إليه النّحويين والبلاغيين.[1]

أمّا ابن هشام فقد قال بأنّه لا فرق في اقتضاء لا الطلبية للجزم سواء بين كونها مفيدة للنهي، وكونها للدعاء كقوله تعالى:" رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا"[(2)]، وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعلٍ عليه: لا تفعل كذا وكذا.[3]

فإنّ "لا" المستعملة في الدعاء هي نفسها لا الناهية، وقد سميت دعائية تأدبا، أمّا إذا أردنا التفريق بين "لا" الناهية والدعائية فإنّه يكون من خلال الرتبة، فإذا كان النّاهي أقل درجة من المنهي سمي دعاء، وإذا كان أعلى سمي نهيا.

ب/ دلالته على الوجوب:

أشار سيبويه إلى أن النهي سياق فعلي، لا يقع إلا بالفعل، وذلك لأنه يشارك الأمر في كونه غير واجب، بمعنى أنه يجوز أن يقع وأن لا يقع.[(4)]

---

[1] – ينظر قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، بيت الحكمة، بغداد 1988، د.ط، ص 466.

[2]– سورة البقرة: الآية 286.

[3] – ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 247-248.

[4]– ينظر، سيبويه، الخصائص، ج1، صفحات 98 – 99 – 137 – 145.

أما ابن فارس فيرى بأنّ النهي لا يختلف عن الأمر في دلالته على الوجوب.

يقول:" فإذا قال قائل: فما حال الأمر في وجوبه وغير وجوبه؟ قيل له: أما العرب فليس يحفظ عنهم شيء في ذلك، غير أن العادة جارية بأن من أمر خادمه عن الكلام فتكلم، لا فرق عندهم في ذلك بين الأمر والنهي".[1]

ج/ دلالته على الزمن:

لم يبحث النحويون والبلاغيون في الزمن الذي يمكن أن تدل عليه صيغة النهي ذاتها، إنما هم يبحثون في زمن الامتثال للنهي، والصحيح فيه أنه لا يدل على زمن يتلبّس فيه الفاعل بالفعل، وإنما هو مجرد صيغة يطلب بها من المخاطب الكفّ عن الفعل، كما كان الأمر مجرّد الصيغة يطلب بها من المخاطب القيام بالفعل.[2]

وعليه فإنّ النّهي يكون بترك الفعل المراد تجنبه وذلك لا يأخذ زمنا معيّنا، وإنّما يكون في نفس اللّحظة التي طلب فيها عدم القيام بهذا الفعل.

[1]- أحمد آيت فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط 1، 1997، ص 157.

[2]- ينظر، قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، ص 470.

الفصـــل الثاني

أسلوب الأمر والنّهي في النّص القرآني

الفصل الثاني: أسلوب الأمر والنهي في النّص القرآني.

المبحث الأول: أسلوب الأمر وخصائصه في النّص القرآني.

تعتبر دراسة أسلوب الأمر في هذا المبحث عبارة عن الحديث حول صيغ الأمر، خاصة وأنّنا سندرس كلا منها على حدى، أي في نمط لكل صيغة، وهذا النمط سيتمحور حول عدة جمل موزعة على صور مختلفة، وهذه الصور ستكون بمثابة تحليل جملة الأمر وتبيان ممّا تتكون هذه الأخيرة من خلال توظيف الآيات القرآنية باعتبارها سند هذا البحث.

النمط الأول: ورد هذا النمط في جملة الأمر التي جاءت بصيغة "افعل"، حيث ظهر هذا النمط في جمل مختلفة توزعت على الصور التالية:

الصورة أ: تكونت من مسند ومسند إليه، حيث وردت في قوله تعالى: **"وأطيعوا الله وأطيعوا الرّسول واحذروا".**[1]

ممّا سبق نلاحظ أنّ هذه الجملة قد تشكلت من مسند الذي تمثل في فعل الأمر الذي جاء بصيغة "افعل"، ومسند إليه، اتصل ببنيته وهو واو الجماعة في (**أطيعوا**)، وهو المأمور، أمّا عن الآمر فلم يظهر البنية السطحية للجملة، وإنّما هو المتكلم وهو الله عزّ وجلّ.

والأمر في هذه الآية يدل على وجوب الحذر، حيث قال البيضاوي في كتابه أنوار التنزيل وأسرار التأويل، معناه: "واحذروا ما نهيا عنه أو مخالفتهما"[2]، بمعنى: احذروا عصيان الله ورسوله، أو ما قد يصيبكم إذا خالفتم أمرهما، فإنّ في ذلك شرّ وخسران مبين.

ومن نفس الصورة قوله تعالى: **"خذوا ما ءاتيناكم بقوّة واسمعوا".**[3] فالخطاب في هذه الآية موجّه لليهود، وهذا ما يدلّ عليه سياق الآية وسابقتها، والأمر هنا مراد به سماع قبول وطاعة واستجابة.

---

[1] – سورة المائدة، الآية 92.

[2] – ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد صبحي وأحمد الأطرش، دار الرشيد، بيروت، ط1، 2000، ص 161.

[3] – سورة البقرة، الآية 93.

والأمر بالسمع أمر يدل على الامتثال لسماع الأحكام الشرعية سواء أكانت بالفهم أو العمل.

وحسب ابن عطية، فالمراد يكون: "وأطيعوا، ليس معناه أنّ الأمر يكون بإدراك القول فقط، لأنّ فائدة السماع هي الطاعة، أمّا وجهه أنّ السمع يسمع به، ثمّ يفكر، ثمّ يتدبّر ويفهم، ثمّ يعمل به".[1]

والملاحظ أنّ جملة "اسمعوا" قد تكررت في كلا من الآية الرابعة بعد المائة من سورة البقرة، والثامنة بعد المائة من سورة المائدة، والسادسة عشرة من سورة التغابن، غير أنّ الخطاب في تلك المواضع كان موجها للمسلمين، من خلال طاعة أوامر المولى عزّ وجلّ ورسوله الكريم.

أمّا عن المسند والمسند إليه في الآيات السابقة، فإنّه تمثل في فعل الأمر **"خذوا"** في سورة البقرة، و**"اسمعوا"** في الآيات المذكورة سابقا، والمسند إليه واو الجماعة التي اتصلت بفعل الأمر.

كما أنّه قد يحذف المسند إليه "الفاعل" من البنية السطحية للجملة، وهذا إذا كان المخاطب مفردا، وهذا ما ستوضحه الآية الكريمة في قوله تعالى: **إذ قال له ربّه أسلِم"**[2]، فالآية الكريمة تحمل خطابا وهو بطبيعة الحال موجّه لسيّدنا إبراهيم عليه السلام من خلال توجيه الكلام من المولى تعالى في قوله: **"أسلِم"**، وفي هذا الصدد ذكر الطبري أن معناها هي: "أخلص لي العبادة، واخضع لي بالطاعة، فاستجاب فور تلقي الأمر".[3]

فقال في هذه الآية العزيزة امتثالا لربّه: **"أسلمتُ لربّ العالمِين".**[4]

فالمسند إليه هنا جاء مفردا، لهذا لم يوظف في الجمل المذكورة في الآيتين السابقتين، بالإضافة إليهما، قد ورد المسند إليه محذوفا في الآية (282) من سورة البقرة، والآيات (52، 64، 111، 81، 167، 137) من سورة آل عمران، والآية (46) من سورة النساء، والآيات (6، 8، 13، 41، 92، 108) من سورة المائدة، والآية (45) من سورة الأنفال، والآية (16) من سورة التغابن.

[1] – ابن عطية، المحرر الوجيز، تحقيق الرحالة الفاروق وآخرون، الدوحة، ج1، ط1، 1977، ص 396.

[2] – سورة البقرة، الآية 131.

[3] – ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ط1، 1992، ص 610.

[4] – سورة البقرة، الآية 131.

الصورة ب: تشكلت هذه الصورة من مسند ومسند إليه وجار ومجرور، حيث وردت في قوله تعالى: **"واشكروا لي"**.[1]

أي على ما أنعمت عليكم بهذه النعم ودفعت عنكم صنوف النقم، والشكر يكون بالقلب إقرارا بالنعم واعترافا، وباللّسان ذكرا وثناءً، وبالجوارح، طاعة لله وانقيادا لأمره واجتنابا لنهيه.

وقد ذكر ابن عطية في هذا القول بأن: اشكروا لي واشكروني إنّما هي بمعنى واحد.[2]

والخطاب هنا في هذه الجملة موجّه لبني إسرائيل الذين أنعم الله عليهم بنعم كثيرة إلا أنّها كفرت.

أمّا عن المسند والمسند إليه فقد تمثل في فعل الأمر "اشكروا"، حيث ورد المسند في "اشكر" والمسند إليه "واو الجماعة" في "اشكروا"، أمّا الجار والمجرور تمثّل في "لي".

وما يلاحظ في هذه الصورة، أنّ الآمر قد ظهر في صورة ضمير مجرور "لي"، لأنّه دلّ على المتكلم وهو الله تعالى، غير أنّه قد يظهر في صورة اسم الجلالة كقوله تعالى: **واشكروا لله"**[3].

فنلاحظ أنّ المجرور قد تعدد، مرّة جاء ضمير ومرّة جاء على صورة اسم الجلالة.

الصورة ج: احتوت هذه الصورة على مسند ومسند إليه ومفعول به تمثلت في قوله تعالى: **"فاستبقوا الخيرات"**[4].

جاءت جملة الأمر كما هو مبيّن مستوفية لعناصرها النّحوية المشار إليها سابقا، حيث نلاحظ بأنّ المسند "الفعل" تمثل في "استبقوا" والواو الدالة على الجماعة مسند إليه قد تقيد بالمفعول به.

[1] – سورة البقرة، الآية 152.

[2] – ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج2، ص 92.

[3] – سورة البقرة، الآية 172.

[4] – سورة البقرة، الآية 148 / وسورة المائدة، الآية 48.

والمعنى الملاحظ من الآية الكريمة هو المبادرة إلى الخيرات عن طريق العمل الصالح وإكماله، أمّا عن المأمور هنا وهو بطبيعة الحال المسند إليه (الفاعل) تمثل في "واو الجماعة"، والآمر غير ظاهر في بنية الجملة السطحية، غير أنّ المقام اللّغوي دلّ عليه إذ هو المتكلم وهو الله سبحانه وتعالى.

الصورة د: جاءت هذه الصورة متضمنة لكلا من المسند والمسند إليه والجار والمجرور والحال، فهذه العناصر النّحوية لجملة الأمر تمثلت في الآية الكريمة التالية، حيث يقول المولى تعالى: **"وقوموا لله قانتين"**[1]، فالمسند هو فعل الأمر "قوموا" والمسند إليه هو "واو الجماعة"، أمّا وجه الخطاب فهو للمسلمين القائمين للصلاة، وقد تعلّق به الجار والمجرور في لفظ الجلالة "لله"، والحال فهو "قانتين" الذي حدّد كيفية حدوث الفعل المأمور به، غير أنّ بعض العلماء قد اختلفوا في معنى "قانتين" وعن الدلالة الأصح لها، حيث ذكر الطبري بأنّ معناها يذهب إلى مطيعين[2]، وقال الزمخشري: "معناها: ذاكرين الله في القيام"[3].

النمط الثاني: جاءت جملة الأمر في هذا النمط متمثّلة في المضارع المقرون بلام الأمر وهي على صيغة "ليفعل"، وكما نرى هي صيغة مكوّنة من لام جازمة مكسورة وفعل مضارع، ومع اجتماعهما يتولد عنهما معنى الطلب، وقد توزع هذا النمط على جمل متعددة نذكر منها ما يأتي:

الصورة أ: حملت هذه الصورة كل من: لام الطلب + مسند ومسند إليه وجار ومجرور، كلّها اجتمعت في قوله تعالى: **"لِيُنفِق ذو سَعَةٍ من سَعته"**[4]، قد جاءت لام الطلب هنا مكسورة لأنّها وقعت في أول الجملة، وقد دخلت على الفعل المضارع "ينفق" بصيغة الغائب فجاء مجزوما وهو المسند، والمسند إليه "ذو" المضاف إلى "سعة"، أمّا الجار والمجرور فهو "من سعته"، والأمر في هذه الجملة جاء يحمل معنى إنفاق الزوج ممّا وسع الله عليه على زوجته المطلقة، وعلى ولده إذا كان الزوج ذا سعة في الرزق، غير أنّه لا يكلّف الفقير مثل ما يكلف الغني.

[1] – سورة البقرة، الآية 238.

[2] – ينظر: الطبري، جامع البيان، ج2، ص 584.

[3] – ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 376.

[4] – سورة الطلاق، الآية 7.

الصورة ب: جمعت هذه الصورة الجار والمجرور + أداء عطف ولام الطلب والمسند والمسند إليه، وردوا في قوله تعالى: **"وعلى الله فليتوكّل المؤمنون"[1]**، فالآية الكريمة كما هو مبيّن قد تقدم فيها الجار والمجرور "على الله" على المسند والمسند إليه "يتوكّل المؤمنون"، غير أنّ المسند إليه قد تأخّر وهذا كلّه من أجل الاهتمام بتقديم لفظ الجلالة "الله".

وعلى غرار ما ذكرناه في الاهتمام بتقديم لفظ الجلالة، ذكر سيبويه في كتابه "الكتاب" ما يلي: "والعرب قديما إذا أرادت العناية بشيء قدمته"[2].

وإذا ما قمنا بالإتيان بأصل الجملة فإنّها تكون كالآتي: فليتوكل المؤمنون على الله، أي أن يعتمدوا عليه في جلب مصالحهم الدينية والدنيوية، وان يثقوا بالله تعالى في حصول ما يحبون.

الصورة ج: جمعت هذه الصورة لام الطلب ومسند ومسند إليه وجار ومجرور وصفة، حيث يقول تعالى: **"وليطَّوَفوا بالبيت العتيق"[3]**.

فجملة الأمر كما هو مبيّن تشكلت من العناصر المذكورة سابقا، أولها لام الطلب "ل" والمسند "يطّوفوا" والمسند إليه "واو الجماعة" والجار والمجرور "بالبيت"، أمّا الصفة فهي "عتيق"، والأمر في الآية الكريمة خطاب موجّه لإبراهيم عليه السلام وكلّه بدلالة السياق، حيث أُمر هو وأتباعه بالطواف بالبيت العتيق، وهو القديم، أفضل المساجد على الإطلاق.

النط الثالث: تمثل هذا النمط في المصدر النائب عن فعل الأمر، وقد تمثل في هذه الصورة:

الصورة أ: تمثلت هذه الصورة في جار ومجرور ومصدر ناب عن فعل الأمر جاءت في قوله تعالى: **"وبالوالدين إحسانا"[4]**.

---

[1] – سورة المائدة، الآية 11.

[2] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 36.

[3] – سورة الحج، الآية 29.

[4] – سورة البقرة، الآية 83.

حيث نلاحظ بأن جملة الأمر هذه قد تقدم فيها الجار والمجرور "بالوالدين" الذي تعلق بالمصدر "إحسانا" الذي بدوره ناب عن فعل الأمر، والتقدير الكلام هو: وأحسنوا بالوالدين إحسانا، بمعنى عدم الإساءة إليهم بالقول أو الفعل، وهذا خطاب موجّه لبني إسرائيل لأنّهم كانوا قد استعصوا في قسوتهم.

النمط الرابع: جاءت جملة الأمر في هذا النمط بصيغة اسم الفعل، حيث ورد اسم الفعل في سورتي المائدة والنساء تمثل في عليكم، يقول تعالى: **"كتاب الله عليكم"**[1] فاسم فعل الأمر "عليكم" ناب مناب فعل الأمر الذي تمثل في "الزموا" ومعناه: الزموا كتاب الله، و"كتاب" هنا مفعول به لاسم الفعل، وهو مقدم وكما ذكرنا آنفا التقديم لا يكون إلّا من أجل العناية والاهتمام، فأصل الجملة: عليكم كتاب الله.

ومن خلال ما مرّ بنا، حاولنا التطرق إلى الحديث عن بعض جمل الأمر في النص القرآني وذلك من خلال تفكيك الجملة الأمرية من العناصر النّحوية التي تحتويها مع العلم أن الجمل كثيرة ومتنوّعة لأنّ النّص القرآني حافل بها، إلّا أنّنا حاولنا استعمالها مع شيء من التيسير من أجل دراسة الجملة الأمرية دراسة تحليلية.

[1] – سورة النساء، الآية 24.

المبحث الثاني: أسلوب النهي وخصائصه في النّص القرآني.

إنّ دراسة أسلوب النّهي ستقترن بصيغته، خاصة وأنّنا على إطّلاع مسبق بأنّه يوجد صيغة واحدة للنّهي ألا وهي اقتران الفعل المضارع بـ "لا" الناهية وهي جازمة سواءً كان المطلوب مخاطبا أو متكلما أو غائبا.

وعليه، فإنّ هذا النوع للنهي سيتم توزيعه على الصورة الآتية:

الصورة أ: احتوت هذه الصورة على أداة نهي ومسند ومسند إليه، ومنه قوله تعالى: **"واعتَصِموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا"**[1]، جملة النهي في هذه الآية هي قوله تعالى: **"لا تفرقوا"** وقد جاءت معطوفة على جملة الأمر في: **"واعتصموا بحبل الله جميعا"**.

فأداة النهي "لا" والمسند "تفرّقوا" والمسند إليه "واو الجماعة"، والمراد من هذه الآية هو: القيام بالدين والتمسك بحبل الله الذي أوصله إلينا وجعله السبب بيننا وبينه وعدم التّفرق عن الحق.

الصورة ب: وردت في هذه الصورة أداة نهي ومسند ومسند إليه وجار ومجرور، حيث ظهرت هذه الصورة في الجملة التي سنعرضها ما يلي في قوله عزّ وجلّ: **"لا تُفسِدوا في الأرض"**[2]، فأداة النّهي هي "اللام" والمسند "تُفسِدوا" والمسند إليه "واو الجماعة" والجار والمجرور "في الأرض".

فالخطاب المبيّن من سياق الآية وسابقتها موجّه للمنافقين، حتّى يكفّوا عن الإفساد في الأرض وهو العمل بالكفر والمعاصي.

وفي نفس الصورة، ونفس العناصر النّحوية قوله تعالى: **"لا تنابَزوا بالألقاب"**[3]، فأداة النّهي هي "اللام" والمسند "تنابزوا" والمسند إليه "واو الجماعة"، أمّا الجار والمجرور فهو "في الأرض"، والمراد من

[1] – سورة آل عمران، الآية 103.

[2] – سورة البقرة، الآية 11.

[3] – سورة الحجرات، الآية 11.

هذه الآية هو أنّ الخطاب ينهى المؤمنون عن الاستهزاء من قوم مؤمنين، وأنّ لا يدع بعضهم بعضا بما يكره من الألقاب المذمومة.

ويتبع هذه الصورة أيضا قول المولى تعالى: **"ولا تُمسِكوا بعِصم الكوافر"**[1]، فأداة النّهي هي "اللام" والمسند "تُمسِكوا" والمسند إليه "واو الجماعة" والجار والمجرور هو "بعِصم"، والمراد منها هو عدم الإمساك بنكاح أزواجهم الكافرات، وهو خطاب للمسلمين، وقد ذكر البغوي تفسير لهذه الآية الكريمة مفادها أنّ الله سبحانه وتعالى نهى المسلمين عن إبقاء النساء الكوافر في عصمتهم، وهنّ النساء اللائي لم يخرجن للهجرة مع أزواجهن لكفرهن، وقال البغوي بأنّه عند نزول هذه الآية قام المسلمون بتطليق من كان من أزواج مكة، ومن بين هؤلاء المسلمون عمر رضي الله عنه حيث طلّق امرأتين بقيتا بمكة مشركتين[2].

الصورة ج: تمثّلت هذه الصورة في جملة النّهي المكوّنة من أداة نهي ومسند ومسند إليه ومفعول به وجار ومجرور وكلّها اجتمعت في قوله تعالى: **ولا تتبدّلوا الخبيث بالطّيب"**[3].

فأداة النّهي هي "اللام" والمسند "تتبدّلوا" والمسند إليه "واو الجماعة" والمفعول به "الخبيث" والجار والمجرور هو "بالطّيب".

والمراد من هذه الآية عندما ذكر الله تعالى الخبيث وهو أكل مال اليتيم بغير حق، أمّا بالطّيب وهو الحلال، الذي ما فيه حرج ولا تبعة.

ونظير هذه الصورة قوله تعالى: **"لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم"**[4]، فلما نُهوا عن استبدال الخبيث بالطّيب، ارتقى الأسلوب القرآني إلى ما هو قد يعتبر أعظم من الاستبدال وهو أكل أموال اليتامى،

[1] – سورة الممتحنة، الآية 10.

[2] – ينظر: البغوي، معالم التنزيل في التفسير والتأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ط1، 1993، ص 333.

[3] – سورة النساء، الآية 02.

[4] – سورة النساء، الآية 02.

ففي الجملة نهي عن قصد مال اليتيم بأكله، فبالنظر والتمعن في هذه الآية الكريمة يتبيّن أنّ هناك نهيان، الأول نهي عن اكتساب الحرام، والثاني بالاستيلاء على أموال اليتامى.

الصورة د: تتألف هذه الصورة من أداة نهي ومسند ومسند إليه ومفعول به وظرف مكان، حيث برزت هذه العناصر في قوله تعالى: **"لا تنسَوا الفضل بينكم"[1]**، فأداة النّهي هي "اللام" والمسند "تنسوا" والمسند إليه "واو الجماعة" والمفعول به "الفضل" وظرف المكان تمثل في "بين" حيث انتصب على الظرفية المكانية.

وحسب السياق لهذه الآية، فإنّ الخطاب موجّه للأزواج والزوجات من خلال الفضل والإحسان والتسامح في الحقوق وكلّه ترغيب في الأخذ بهذا الخلق من أجل تقوية أواصر المودة.

الصورة هـ: تتألف هذه الصورة من أداة نهي ومسند ومسند إليه وجار ومجرور وحال، برزوا في قوله تعالى: **"ولا تَعثوا في الأرضِ مفسدينَ"[2]**، فيما يخص أداة النّهي فهي "اللام" والمسند "تعثوا" والمسند إليه "واو الجماعة" والجار والمجرور "في الأرض"، أمّا الحال فهو "مفسدين"، حيث وردت جملة النّهي: "ولا تعثوا في الأرض مفسدين" معطوفة على جملة الأمر في الآية الكريمة في قوله تعالى: **"كُلُوا واشرَبُوا من رزقِ الله"[3]**، فالخطاب في هذه الآية موجّه لقوم موسى عليه السلام، لهذا أمرهم الله سبحانه وتعالى بالشرب والأكل من نعمه متهنئين لا متكدرين، لأنه أتاهم ذلك من غير سعي ولا تعب، وفي المقابل نهاهم عن التغريب على وجه الإفساد.

الصورة و: احتوت هذه الصورة على أداة نهي ومسند ومسند إليه ومفعول مطلق ومضاف إليه وصفة، حيث ظهرت في قوله تعالى: **"ولا تبرّجنَ تبرّجَ الجاهليةِ الأولى"[4]**، وعليه نلاحظ بأنّ

[1] – سورة البقرة، الآية 237.

[2] – سورة البقرة، الآية 60.

[3] – سورة البقرة، الآية 60.

[4] – سورة الأحزاب، الآية 33.

الخطاب في هذه الآية قد حمل معه نهي للنّساء من خلال تذكيرهم بنساء الجاهلية وكيف كانوا يظهرون محاسنهن ويتبرجن، وكلّ ذلك من أجل دفعهن وتربيتهن على الاحتشام.

أمّا فيما يخص العناصر المذكورة في الصورة، فنجد أداة النّهي المتمثلة دائما في "اللام"، بالإضافة إلى هذا نلاحظ بأنّ لفظ "تبرج" قد انتصب على المفعول المطلق، وأضيف إلى اسم معرّف بـ "ال" الجاهلية، وقد وصف المضاف إليه بـ "الأولى"، وإذا ما حاولنا تقدير الكلام يتشكل لدينا الجملة التالية: تبرّج نساء الجاهلية الأولى، وعليه نلاحظ بأنّه قد تمّ حذف المضاف إليه الأول "نساء" وأقيم مكانه المضاف إليه الثاني ألا وهو "الجاهلية".

كذلك نجد قوله تعالى: **"فلا تأسَ على القوم الفاسقين"**[1] مؤلفة من أداة نهي، ومسند فعل مضارع "تأس"، ومسند إليه مضمر يتم تقديره بالضمير "أنت"، وجار ومجرور تمثل في "على القوم"، وصفة "الفاسقين"، وفي سياق هذه الآية ذكر "ابن فارس" بأن معنى فلا تأس: "فلا تحزن، يقال: أسي الرجل يأسى أسى، وأسيتُ على الشيء إذا حزنت عليه"[2].

والملاحظ على هذه الآية أنّ لفظ "القوم" ألحق بوصف "الفاسقين" ليدل على أن المراد بالفاسقين هم الذين صار الفسق صفة لهم من أجل ذلك تقوم قوميتهم.

وقد نعتهم الله عزّ وجلّ بهذا الوصف تحقيرا لشأنهم.

الصورة ز: تتألف هذه الصورة من أداة نهي وجملة فعلية مضارعة وجملة تعليلية تمثل في قوله تعالى: **"ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتُدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال النّاس بالإثم وأنتم تعلمون"**[3]، ومعناها: أنّه لا يجوز أخذ أموال الغير بغير حق، والإدلال بها إلى الحكام بحجة باطلة وحكم له بذلك، فإنّه لا يحلّ له، لأنّه أكل مال غيره بالباطل والإثم وهو عالم بذلك.

[1] – سورة المائدة، الآية 26.

[2] – ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ج1، 1979، ص 106.

[3] – سورة البقرة، الآية 188.

فنلاحظ بأنّ أداة النّهي قد دخلت على جملتين فعليتين، الأولى مضارعة والثانية تعليلية، غير أن فعلهما مضارع وقد ربطت بينهما أداة عطف "الواو".

ونجد كذلك قوله تعالى: **"لا تتّبِعوا خطوات الشّيطان إنّه لكم عدوٌّ مُّبين"**[1] مؤلفة بنيتها من أداة نهي، وجملة فعلية مضارعة، وجملة تعليلية جاءت اسمية تتصدرها أداة التوكيد "إنّ"، حيث وجّه هذا الخطاب للنّاس جميعا من أجل عدم اتباع خطوات الشيطان، ونهى عن جميع الطرق التي تؤدي بهم إلى الكفر والفسق والظلم، لأنّه يريد الغش ودفع النّاس إلى المفسدة حتّى يكونوا من أصحاب السعير.

بالإضافة على هذه الجمل، تلحق بهم الآية الكريمة التالية، يقول تعالى: **"لا تعتدوا إنّ الله لا يحبّ المعتدين"**[2]، فالخطاب هنا موجّه للمؤمنين وذلك بدلالة السياق، حيث نهى الله سبحانه وتعالى الابتداء بقتال العدو، كما أنها تكررت في الآية (87) من سورة المائدة، والخطاب فيها كذلك للمؤمنين، لأنّ الضمير المتصل بالفعل يعود على "الذين آمنوا" في الآية.

وفي هذا السياق، ذكر ابن حيان بأنّ النّهي الموجود في هذه الآية هو نهي عام، أي بمعنى أصح أنّه لا يجوز تجاوز أي حد من حدود الله، فتضمنه الاعتداء في القتال بما هو غير جائز، من قتل النساء والأطفال والعجزة والشيوخ.[3]

وكخلاصة لما تقدّم، فإنّه ومع أنّ جملة النّهي قد جاءت على نمط واحد، إلّا أنّ صورها قد تعددت واختلفت، على عكس جملة الأمر التي جاءت في أنماط وصور كثيرة.

كما أنّ الملاحظة الأساسية التي يمكن استنباطها من هذه الجمل، ألا وهي ورود المسند إليه (الفاعل) ضميرا متصلا ببنية الفعل دالا على جماعة الذكور المخاطبين.

[1] – سورة البقرة، الآية 168.

[2] – سورة البقرة، الآية 190.

[3] – أبو حيان، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، ج2، د.ط، د.ت، ص 73.

المبحث الثالث: دلالة أسلوبي الأمر والنّهي في القرآن الكريم (نماذج من السور).

سبق وتحدثنا عن أسلوبي الأمر والنّهي، حيث تطرقنا في حديثنا إلى التهريج على مفهومها، وكيف كان لهم الأثر الكبير عند كلّ من النّحاة والبلاغيين، ضف إلى ذلك صيغتهما ودلالتهما.

فقد رأينا بأنّ صيغ الأمر تحدد في حقيقتها طلب فعل الشيء، وهذا على وجه الاستعلاء فإنّه يعدّ تحديدا أصليا لطبيعة الأمر، إلّا أنّه قد يخرج عنه إلا دلالات بلاغية أخرى تولّد بحسب ما ناسب المقام وقرائن الأحوال، أمّا النّهي فله صيغة واحدة على عكس الأمر.

وعليه، سنتطرق في حديثنا إلى الأمر أولا ومن بعدها يأتي الحديث عن النّهي، فكما أسلفنا الذكر فإنّ دلالات الأمر كثيرة ومتعددة ذكرها البلاغيون قديما وحديثا نوردها فيما يلي مع تقديم نماذج من السور القرآنية من أجل تقديم صورة واضحة لكل دلالة.

أ- دلالات الأمر البلاغية:

1- الدعاء: ويكون على سبيل التضرع عند استعمال الأمر، كما في قوله تعالى: "**ربِّ اغفر لي ولوالديَّ**"[1]، وقوله تعالى: "**اهدِنا الصراط المستقيم**"[2]، فالآية الأولى دعا فيها سيدنا نوح عليه السلام الله تعالى بالمغفرة له ولوالديه، ولمن دخل بيته مؤمنا، وللمؤمنين والمؤمنات، أمّا الآية الثانية، فهي دعاء كل شخص مؤمن بالله تعالى إلى إرشاده وتوفيقه إلى الطريق الواضح لمعرفة الحق والعمل به.

فهذا الدعاء من أجمع الأدعية وأنفعها للعبد، لهذا وجب على الإنسان أن يدعو الله به في كل ركعة من صلاته.

[1] - سورة نوح، الآية 28.

[2] - سورة الفاتحة، الآية 06.

وقد ذكر مختار عطية بأنّ الدعاء يتحقق غرضا للأمر إذا كان من السافل للعالي.[1]

وقوله تعالى: **"ربّنا فاغفر لنا ذُنوبنا"**.[2]

2- التعجيز: وهو الأمر بما لا يطيقه المأمور، كقوله تعالى: **"فأْتوا بسورة مِن مِثلِه"**[3]، فالله سبحانه وتعالى أراد من خلال هذه الآية إظهار عجز من هم يدّعون القدرة والمعرفة، فهذا آية كبيرة ودليل واضح على غاية عجزهم.

وقد ذكر السيوطي على ضوء ما سبق، فإنّ المراد من هذه الآية ليس طلب ذلك منهم، بل من أجل إظهار عجزهم.[4]

وقوله تعالى: **"فأروني ماذا خلق الذين من دونه"**[5]، فالله تعالى يبيّن في هذه الآية مدى ابتعاد المشركين عن الحق، لأنّهم زعموا أنّ ما نراه من خلق آلهتهم، فقام المولى تعالى بتعجيزهم من خلال الطلب منهم تقديم ماذا خلقت آلهتهم التي يدّعون.

وكما رأينا، فإن بلاغة الأمر تكمن في كونها تأتي تعجيزا للمخاطب في إظهار عجزه وإلزامه عن هذا الطريق بالحجة التي يأتي الأمر في سياقها.

3- النصح والإرشاد: يرد الأمر لهذا الغرض حثّا للمأمور على فعل ما ينفعه، ومنه قوله تعالى: **"واشهدوا إذا تبايعتم"**[6]، فالله سبحانه وتعالى ينصح عباده المؤمنين بإحضار شهود عند البيع، فإن حدث وصار هناك مشاكل يحضر الشهود ليدلوا بالحقيقة.

وقوله تعالى: **"يا بنيِّ أقِمِ الصلاة وأمُر بالمعروف وانهَ عن المنكر واصبر على ما أصابك إنّ ذلك من عزم الأمور"**[7]، ورد في هذه الآية الكريمة نصح وإرشاد من طرف لقمان لِابنه، مخبرا إياه بإقامة الصلوات بكل أركانها وواجباتها، والنهي عن المنكر بلطف ولين وحكمة،

---

[1] – مختار عطية، علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم (دراسة بلاغية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، د.ط، 2004، ص 225.

[2] – سورة آل عمران، الآية 193.

[3] – سورة البقرة، الآية 23.

[4] – السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، 1973، ص 443.

[5] – سورة لقمان، الآية 11.

[6] – سورة البقرة، الآية 282.

[7] – سورة لقمان، الآية 17.

وتحمل ما يصيبه من الأذى، وأنّ هذه الوصايا مما أمر الله به من الأمور التي ينبغي الحرص عليها.

4- التهديد: ويأتي في مقام سخط الآمر على المأمور وعدم رضاه بالمأمور به، ومنه قوله تعالى: **"اعملوا ما شئتم إنّه بما تعملون بصير"**[1]، ففي هذه الآية الكريمة خطاب من المولى تعالى إلى الذين يميلون عن الحق، فيكفرون بالقرآن ويحرّفونه، فلا يخفون على الله تعالى، فلا يخفى عليه شيء منها، وسيجازون عليها، وفي هذا وعيد وتهديد لهم.

وفي سياق هذه الآية، ذكر مختار عطية أنّ طبيعة الأمر في قوله تعالى: **"اعملوا ما شئتم"** هي التي انبثق منها قدر هائل من التهديد، وكأنّ الله عزّ وجلّ يأمرهم بأن يفعلوا ما يشاءون من ألوان المعاصي ليوقع بهم أفانين العذاب وضروب العذاب.[2]

وقوله تعالى: **"قل تمتّعوا فإنّ مصيركم إلى النّار"**.[3]

فهذا تهديد لمن جعلوا لله أندادا وشركاء، فقال لهم المولى تعالى "تمتّعوا" بكفركم وضلالكم قليلا، ولكن مآلكم ومأواكم في النّار، وبئس المصير.

5- الإباحة: يرد هذا الغرض في مقام يتوهم فيه السامع حضر شيء عليه، فيحمل له الأمر إذنا بالفعل دون حرج في الترك، ومنه قوله تعالى: **"فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا"**[4]، أي من ابتغى وطلب منكم الكتابة وأن يشتري نفسه، من عبيد وإماء، فقط من كان فيه خيرا.

وقوله تعالى: **"فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله"**.[5] أي إذا ما أديتم الصلاة، بعدها انتشروا في الأرض، واطلبوا من رزق الله بسعيكم، واذكروا الله كثيرا في جميع أحوالكم.

---

[1] – سورة فصلت، الآية 40.

[2] – مختار عطية، علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم (دراسة بلاغية)، مرجع سابق، ص 230.

[3] – سورة إبراهيم، الآية 30.

[4] – سورة النور، الآية 33.

[5] – سورة الجمعة، الآية 10.

وتختلف الإباحة عن التخيير في أنّ الإباحة يجوز فيها الجمع بين الشيئين وأنّ التخيير لا يجوز فيه الجمع.

6- التسوية: يرد الأمر لهذا الغرض في مقام رجحان أحد الأمرين على الآخر، ومنه قوله تعالى: "**اِصلَوها فاصبروا أو لا تَصبروا**"[1]، أي: ذوقوا حرّ هذه النّار فاصبروا على ألمها وشدتها، أو لا تصبروا على ذلك فلن يخفف عنكم العذاب، ولن تخرجوا منها، سواء أصبرتم أم لم تصبروا، وقوله تعالى: "**أنفِقوا طَوعا أو كرها لن يتقبل منكم**"[2]، يبيّن الله تعالى بطلان نفقات المنافقين، سواء أكانت من أنفسهم أو بغير إخبارهم فهو لن يتقبّل من أعمالهم لأنّهم خارجين عن طاعة الله.

7- الإهانة والتحقير: إنّ مرادهما في الأمر واحد، حيث يردان في مقام عدم الاعتداد بالمخاطب، وقلّة المبالاة به ومنه قوله تعالى: "**ذق إنّك أنت العزيز الكريم**"[3]، فالآية خطاب للكافر الذي يقاسي العذاب في جهنّم يوم القيامة، لأنّه كان العزيز في قومه، الكريم عليهم، فبهذا نرى ما وراء أسلوب الأمر والإهانة والتهكم والاستهزاء بهؤلاء الذين انحرفوا عن الحق.

8- الإمتنان: يكون هذا الغرض في مقام إظهار المنّة من الله سبحانه وتعالى على عباده، كما في قوله تعالى: "**كُلوا من ثمره إذا أَثمَر**"[4]، فكل ما أنشأه الله تعالى من النعم، إنّما أنشأها لمنافع العباد.

وقوله عزّ وجلّ: "**فكُلوا ممّا رزقكم الله حلالا طيّبا**"[5]، حيث يأمر الله تعالى عباده بأن يأكلوا ممّا رزقهم، وأن يتمتّعوا بما خلقه لهم من غير إسراف ولا تعدٍ، والاعتراف بها والثناء والامتنان للمولى تعالى وشكره.

[1] - سورة الطور، الآية 16.
[2] - سورة التوبة، الآية 53.
[3] - سورة الدخان، الآية 49.
[4] - سورة الأنعام، الآية 141.
[5] - سورة النّحل، الآية 114.

9- الاعتبار: وفيه يحمل الأمر حثّا على استحضار العظة والعبرة، ومنه ما جاء في الذكر الحكيم: **"فانظر كيف كان عاقبة المفسدين"**[1].

فهذه الآية بمثابة اعتبار للذين كفروا بآيات الله، فكانت لهم أسوء عاقبة دمّرهم الله وأخزاهم، وقوله تعالى: **"فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها"**[2]، أي فانظر – أيّها المشاهد – نظرة تأمل وتدبّر إلى آثار المطر في النبات والزرع والشجر، كيف يحيي به الله الأرض بعد موتها فينبتها، فهو قادر أيضا على إحياء الموتى، وهو على كل شيء قدير لا يعجزه شيء.

10- التّكذيب: يرد الأمر لهذا الغرض دحضا لادعاءات المأمور فيما يذهب إليه، ومنه قوله تعالى: **"قال فأتِ به إن كنتَ من الصّادقين"**[3]، أي: اِيت بآية ظاهرة جلية، على صحة ما جئت به من خوارق العادات، ولتكون دليلا على ما ادعيت في قدرتك يا فرعون.

وقوله تعالى: **"فأتنا بما تعِدنا إن كنتَ من الصّادقين"**[4]، ففي هذه الآية طلب قوم نوح عليه السلام أن يتبيّن لهم أكثر النصيحة التي أمر بها، فما أجهلهم وأضلهم، بعد أن قالوا هذه المقولة لنبيّهم الناصح.

ب- دلالات النّهي البلاغية:

1- الإرشاد: كقوله تعالى: **"يا أيّها الّذين ءامنوا لا تسألوا عن أشياء إن تُبدَ لكم تسؤكم"**[5]، فالله سبحانه وتعالى ينهى عباده المؤمنين عن السؤال عن أشياء إذا ظهرت لهم، ساءتهم وأحزنتهم.

[1] – سورة النّمل، الآية 14.
[2] – سورة الروم، الآية 50.
[3] – سورة الشعراء، الآية 31.
[4] – سورة هود، الآية 32.
[5] – سورة المائدة، الآية 101.

وذلك كسؤال بعض المسلمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن آبائهم وعن حالهم في الجنّة أو النّار، فهذا ربّما أنّه لو بيّن للسائل، لم يكن له فيه خير، كذلك هو الحال بالنسبة للسؤال عمّا لا يعني.

2- التيئيس: كقوله تعالى: **"يا أيّها الذين كفروا لا تعتذروا اليوم إنّما تُجزَون ما كنتم تعملون"**[1]، أي يا أيّها الجاحدون لوحدانية الله وكفرتم به، لا تلتمسوا الأعذار في هذا اليوم، إنّما تعطون جزاء الذي كنت تعملون في الدنيا.

3- الإهانة والتحقير: كقوله تعالى: **"لا تمدَّن عينيك إلى ما متّعنا به أزواجا منهم"**[2]، أي لا تعجب إعجابا يحملك على إشغال فكرك بشهوات الدنيا التي يتمتع بها المترفون، ويغتري بها الجاهلون، وارض بما لديك، وأيضا قوله تعالى: **"اخسئوا فيها ولا تكلّمون"**[3]، فهذا القول أعظم قول على الإطلاق يسمعه المجرمون في الذلّ والإهانة، وهذا الغضب والكلام من الربّ الرحيم، أشدّ عليهم وأبلغ في نكايتهم من عذاب الجحيم.

4- الدعاء: كقوله تعالى: **"ربّنا لا تُزِغ قلوبنا"**[4]، فلما كان المقام مقام انقسام إلى منحرفين ومستقيمين، دعوا المؤمنين المولى تعالى أن يثبتهم على الإيمان وأن لا يملهم عن الحق. وقوله تعالى: **"ربّنا لا تؤاخِذنا إن نسينا أو أخطأنا"**[5]، فالمؤمن الصادق يدعوا الله عزّ وجلّ بأن يعفو عنه إذا نسي أو أخطأ، سواء في العبادات أو في حقوق الله تعالى الخاصة بالدين الحنيف، فالإنسان بطبعه يخطئ وينسى، وخير ذلك من هو توّاب طالب من ربّه العفو والمغفرة.

[1] – سورة التحريم، الآية 08.
[2] – سورة الحجر، الآية 88.
[3] – سورة المؤمنون، الآية 108.
[4] – سورة آل عمران، الآية 08.
[5] – سورة البقرة، الآية 286.

5- التسوية: نحو قوله عزّ وجلّ: **"فاصبروا أو لا تصبروا"**[1]، أي ذوقوا حرّ هذه النار، فاصبروا على ألمها وشدّتها، أو لا تصبروا على ذلك، فلن يخفف عنكم العذاب، ولن تخرجوا منها، لأنكم الآن تجزون ما كنتم تعملون في الدّنيا.

6- بيان العاقبة: ومنه ما جاء في الذكر الحكيم: **"ولا تحسبنّ الله غافلا عمّا يعمل الظالمون"**[2]، أي أنّ الله سبحانه وتعالى بعدما أمهلهم وقسّم عليهم الأرزاق، وتركهم يتقلبون في بلدهم آمنين مطمئنين ليس من أجل أن يزدادوا إثما، وإنّما ليسلّط عليهم أشدّ الأهوال.

وقوله تعالى: **"ولا تحسَبنَّ الّذين قُتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء"**[3]، هذه الآية الكريمة فيها فضل الشهداء وكرامتهم، وما لهم من فضل الله وإحسانه وبيانا لعاقبتهم، فقد حصل لهم أعظم مما يتنافس فيه المتنافسون، فهم في دار كرامته وقريبون منه.

7- الكراهة: ومنها قوله تعالى: **"ولا تمشِ في الأرض مرَحاً"**[4] أي متكبرا على الحق، ومتعاظما في تكبرك على الخلق، فإنّ في فعلك هذا تكون محتقرا عند الخلق وممقوتا.

وأيضا قوله تعالى: **"يا أيّها الذين آمنوا لا تحرّموا طيّبات ما أحلّ الله لكم"**[5]، أي لا تردوا نعمته، فإنّها نِعمٌ أنعم الله بها علينا، فلا نردّها، فبذلك جمع بين قول الكذب على الله وكفر النعمة، واعتقاد الحلال الطيّب، حراما خبيثا، فإنّ هذا من الاعتداء.

[1] - سورة الطور، الآية 16.

[2] - سورة إبراهيم، الآية 32.

[3] - سورة آل عمران، الآية 169.

[4] - سورة الإسراء، الآية 37.

[5] - سورة المائدة، الآية 87.

ومن خلال ما مرّ بنا في هذا المبحث، يمكننا الخروج بحوصلة مفادها أنّ: دلالات الأمر والنّهي التي دأب النّحاة في السعي إلى استنباطها دأبا اتضح من خلاله أنّ سائر هذه الأغراض إنّما يتوقف على السياقات الواردة فيه، كما أنّها لا تعد أساسا يمكن أن يقاس عليه سائر الكلام، وإنّما تتحدد هذه الأغراض بقرائن الأحوال، وتنوع المرادات من كلا الأسلوبين (الأمر والنّهي).

وقد رأينا أنّ معظم هذه الأغراض قد يلتبس بعضها ببعض ويتداخل، أو بعبارة أصح فهي تقترب من حيث المفهوم والدلالة ببعضها البعض، على سبيل المثال: الإهانة والتحقير، أو الإباحة والتخيير، إلاّ أنّ البلاغيين ولا سيما المتأخرين منهم، وإن كانوا قد أدركوا هذا التقارب الملحوظ بين الأغراض، إلاّ أنهم وحفاظا على التقسيمات والتفريعات، أجهدوا أنفسهم في الإتيان بفروق نوعا ما هي غير مقنعة خاصة بين الألفاظ التي احتوتها هذه الأغراض.

خاتمة

خاتمة:

ومن خلال ما تقدّم في ثنايا البحث، وانطلاقا ممّا انطوى عليه كلّا من الفصول والمباحث، نجمل أهم النتائج التي تمّ استنباطها إلى ما يلي:

1- إنّ التعريفات التي تطرق إليها العلماء للأمر والنّهي لم تتغيّر، لأنّهم لم يخرجوا عمّ جاء به معظم العلماء.

2- لا ريب في أنّ كلا من أسلوبي الأمر والنّهي يعدان من أساليب الأداء في اللّغة، بحيث نجد أنّ القرآن اتخذهما مع غيرهم من الأساليب من أجل تثبيت منهجه في الدعوة إلى المولى تعالى.

3- لقد ساهم كلًّا من النّحاة والبلاغيين في تطور الأساليب، خاصة فيما يخص تعدد صيغها كما رأينا الحال بالنسبة إلى الأمر بخلاف النّهي الذي جاء بصيغة واحدة.

4- تختلف دلالات الأمر والنّهي وتأتي إمّا دالة على الوجوب مرّة، ومرّة أخرى على الاستعلاء، ومرّة أيضا تأتي دالة على الزمن، وهذا كلّه راجع إلى صيغهم وما تحمله من معانٍ.

5- يعتبر أسلوبي الأمر والنّهي من أكثر الأساليب الإنشائية وأهمها لأنها تتوالى وتجتمع في القرآن الكريم لأنها تأتي في ترتيب عجيب ونسق محكم دقيق.

6- وردت جملة الأمر في النّص القرآني على عدّة أنماط وصور، وهذا راجع إلى تنوع صيغها، بينما جاءت جملة النّهي على شكل صور قليلة بالمقارنة مع جملة الأمر.

7- جاءت جملة النّهي معتمدة على صيغة واحدة في مجمل الآيات القرآنية التي احتوت أسلوب النّهي منها، بينما تميزت جملة الأمر بتنوع صيغها وتراكيبها.

8- خروج دلالات الأمر والنّهي إلى أغراض بلاغية، يمكن أن تحدد من خلال قرائن الأحوال، كما أنّها تلتقي مع أغراض تشكل معنى واحد، نأخذ على سبيل المثال: الإهانة والتحقير، فنجد أنّهما يحملان مفهوما واحدا لا يستدعي الفصل بينهما.

9- يبقى أسلوب الأمر والنّهي من أهم الأساليب التي لها الصّلة المباشرة بالقرآن الكريم، ممّا يتيح فرصا كثيرة للتعمق في دراسته وتحليله لما له من ارتباط وثيق بالقرآن، لأنّه المنبع الأصلي الذي يمكن أن يدرس ضمنه، لكي يكون جاهزًا من أجل إدماجه ضمن الأبحاث المتداولة من طرف الدارسين.

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1- إبراهيم عبود السامرّائي: أساليب القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.

2- أبو حيّان: البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، ج2، د.ط، د.ت.

3-أبو عباس المبرّد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج2، د.ط، د.ت.

4-ابن السّراج: الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين فتلي، ج2، ط3، 1996م.

5- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، دار الهدى، بيروت، ج2، د.ط، د.ت.

6- ابن هشام: مغني اللبيب، ج1، د.ط، د.ت.

7-ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلّد 4، 1989م.

8-ابن عطية: المحرّر الوجيز، تحقيق الرحالة الفاروق وآخرون، الدوحة، ج1، ط1، 1977م.

9- ابن فارس: الصاحبي في فقه اللّغة العربية، ط1، د.ت.

10- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ج1، 1979م.

11- أحمد آيت فارس: الصاحبي في فقه اللّغة العربية، تحقيق أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.

12- البغوي: معالم التنزيل في التفسير والتأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ط1، 1993م.

13- البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد صبحي وأحمد الأطرش، دار الرشيد، بيروت، ط1، 2000م.

14- الزمخشري: الكشاف، ج1، د.ط، د.ت.

15- الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ط1، 1992م.
16- السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، د.ط، 1973م.
17- السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
18- الفرّاء: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ج1، ط2، 1980م.
19- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، الشركة العامة للكتاب، بيروت، ط2، 1989م.
20- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
21- مختار عطية: علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم (دراسة بلاغية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، د.ط، 2004م.
22- سيبويه: الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، بيروت، ط3، 1988م.
23- عبد الفتاح لاشين: المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ط، 2000م.
24- قيس إسماعيل الأوسي: أساليب الطلب عند النّحويين والبلاغيين، بيت الحكمة، بغداد، د.ط، 1988م.

الفهـــــرس

الفهـــــــــــرس

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة.... .....أ-ج

الفصل الأول: الأساليب الطلبية صيغتها ودلالتها

تمهيد.....5

المبحث الأول: أسلوب الأمر..... 7

أ- أسلوب الأمر بين الدلالة القرآنية واللغوية والاصطلاحية..... 7

ب- أسلوب الأمر عند النّحاة والبلاغيين..... 9

ج- أسلوب الأمر ما بين الصيغة والدلالة..... 15

المبحث الثاني: أسلوب النّهي 21

أ. أسلوب النّهي بين الدلالة اللّغوية والاصطلاحيّة 21

ب . أسلوب النّهي عند النحاة والبلاغيين 22

ج. أسلوب النّهي ما بين الصيغة والدلالة..... 25

الفصل الثاني: أسلوب الأمر والنّهي في النّص القرآني

المبحث الأول: أسلوب الأمر وخصائصه في النّص القرآني 29

المبحث الثاني: أسلوب النهي وخصائصه في النّص القرآني 35

المبحث الثالث: دلالة أسلوبي الأمر والنّهي في القرآن الكريم (نماذج من السور)..... 40

أ- دلالات الأمر البلاغية 40

ب- دلالات النّهي البلاغية 44

خاتمة 49

المصادر و المراجع 51

الفهرس 54